

الجلسة الثالثة: التحديات الوطنية الداخلية والخارجية

رئاسة الجلسة: سمير عوض
الخارطة السياسية الفلسطينية الجديدة

هاني المصري

كاتب ومحل سياسي

استهل هاني المصري، مداخلة بالتساؤل عما إذا كانت مرحلة ما بعد الانتخابات المحلية والرئاسية، وعشية استكمال الانتخابات المحلية والتشريعية، تضعنا أمام خارطة فلسطينية جديدة أم لا، أم لا يزال من المبكر الوصول إلى هذا الاستنتاج؟!

كما تسأل عما إذا كان يجب الانتظار حتى شهر تموز المقبل أي ما بعد الانتخابات التشريعية، حتى تتضح ماهية الخارطة السياسية الجديدة، وكيف ستكون الاصطفافات والتوازنات في المرحلة القادمة.

وتابع المصري «بينت نتائج الانتخابات المحلية والرئاسية أن الحركة الوطنية الفلسطينية تشهد إرهابات لحدوث تغييرات مهمة.. ولا نبأ في القول إننا نقف أمام ملامح خارطة سياسية جديدة ستظهر جلية، ربما تظهر، بعد إجراء الانتخابات التشريعية».

ولإدراك حجم التغيير الذي حدث، والذي يمكن أن يطرأ في المستقبل، أوضح المصري أنه «يجب أن نذكر أن حركة فتح، التي قادت النضال الفلسطيني منذ أربعين عاماً، كانت منذ دخولها منظمة التحرير الفلسطينية تحوز على نسبة فعلية لا تقل عن الثلثين في جميع المؤسسات والنقابات والاتحادات، وعندما لم تكن الحركة تحقق هذه النسبة بصورة مباشرة، كانت تحصل عليها من خلال ما يسمى المستقلين، الذين يشكلون في غالبيتهم الساحقة فتح أكثر من فتح نفسها».

ونوه إلى أنه «لدى تأسيس السلطة، وبعد مقاطعة الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ١٩٩٦ من قبل عدد من القوى سواء المنضوية في إطار منظمة التحرير، أو التي لا تزال خارجها، حصلت حركة فتح على أكثر من ٧٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي، وعلى الرئاسة، والغالبية الساحقة في كافة مؤسسات وأجهزة السلطة».

وأضاف، «هذا الواقع أدى إلى شعور حركة فتح بالسيطرة الانفردية على السلطة.. فالسلطة فتح، وفتح هي السلطة»، مضيفاً أن تراجع دور فصائل المنظمة الأخرى أدى إلى تعميق هذا الواقع، بل إن الفصائل المرتبطة بالأنظمة العربية، مثل الصاعقة وحركة التحرير العربية، تراجعت بصورة جوهريّة إلى حد التلاشي بعد انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى داخل فلسطين، إضافة إلى تراجع تأثير العامل العربي على الحركة الفلسطينية، فيما يعود السبب الآخر وراء تشكل هذا الواقع إلى رفض حركتي حماس والجهاد الإسلامي المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني، في ظل سعي حماس إلى المشاركة بنسبة لا تقل عن ٤٠٪؛ فضلاً عن تراجع دور ونقل الفصائل اليسارية، وعدم قدرة هذه الفصائل على التجديد والتطوير ومواكبة المستجدات، لا سيما بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وما صاحب ذلك من انتقال مركز القيادة والحركة الوطنية من الخارج إلى الداخل، مع عدم تمكن هذه الفصائل من حل معادلة الجمع بين حركة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وبقيتها أسيرة معارضتها اتفاق أوسلو.

واعتبر المصري أن ذلك «فتح الباب أمام حماس لتحل محل هذه الفصائل، وتصبح زعيمة المعارضة دون منازع»، وقال: لإدراك حجم التغيير الذي حدث في وزن الفصائل اليسارية، فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت تحوز على ثقل يتراوح ما بين ١٢-٢٠٪ قبل اتفاق أوسلو، لدرجة أن تنظيمها في الداخل وضع هدفاً له أن يصبح التنظيم الأول خلال سنوات قليلة، كما جاء في دراسات داخلية أرسلها إلى المكتب السياسي للجبهة.

واستعرض نتائج الانتخابات الرئاسية، التي حصل فيها محمود عباس (أبو مازن) على ٦٢٪ من الأصوات، منوهاً إلى أن «التوقف قليلاً أمام الانتخابات الرئاسية نفسها يوضح أن حوالي ٣٨٪ من المشاركين فيها لم يصوتوا لأبو مازن، أي أن ما يقارب ٣٠٠ ألف ناخب صوتوا للمرشحين الآخرين، حيث صوت ٢٥٪ منهم لمصطفى البرغوثي و تيسير خالد وبسام الصالحي، كما أن عدم مشاركة حوالي نصف من يحق لهم الاقتراع بالانتخابات لأسباب مختلفة، يؤدي إلى استنتاج مغاير للاستنتاجات حول عدم تراجع حركة فتح».

واعتبر أنه، «بالرغم من فوز مرشح حركة فتح أبو مازن، وامتلاكه شرعية من حقها أن تحكم، وحصوله على تفويض

الانتفاضة والمقاومة في زيادة شعبيتها، أو في الحفاظ على شعبيتها السابقة، لأن هذه المشاركة كانت ردة فعل على العدوان العسكري ومحاولة للمنافسة والحق بحركة حماس، حيث كانت مشاركتها متأثرة ببرنامج حماس وباشكال النضال التي مارستها، ما أدى إلى وجود تناقض وتعارض في مواقفها، فأجحة تقوم بالعمليات العسكرية، والقيادة وأجحة أخرى تندد بها وتعتبرها عمليات إرهابية».

وأكد المصري أن هذه الأسباب أدت إلى «عدم وجود رؤية وخيار واضح لحركة فتح، حيث حاولت الجمع بين جميع الخيارات واللعب عليها»، مشيراً إلى استحالة ذلك «فلا يمكن الجمع بين المفاوضات والمقاومة، أو الجمع بين المفاوضات ومقاومة يمكن أن تكون مقبولة عربياً ودولياً».

وأردف «حركة فتح ما زالت هي التنظيم الأول في الساحة الفلسطينية، لكنها لم تعد التنظيم الذي يستطيع الأفراد بالحكم أو اتخاذ القرار وحده».

وبدون مشاركة القوى الأساسية في النظام السياسي لا يمكن إيجاد شرعية قوية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية».

أما المتغير الثاني في الخارطة السياسية الفلسطينية، حسب المصري، «فيتمثل في زيادة وزن ودور حركة حماس وفي تغيير موقفها، وذلك يعود إلى اتفاق التهدئة الذي تنبع أهميته من كونه جاء تتويجا لسلسلة من التغييرات التي شهدتها حماس، فهو ليس اتفاقاً على الهدنة فقط، وإنما يشمل برنامجاً متكاملًا، ويتضمن أسس المشاركة في المنظمة والسلطة، مع الإشارة إلى موافقة حركة حماس، مؤخراً، على برنامج إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وتأجيل تحرير بقية فلسطين لمرحلة لاحقة، أو للأجيال القادمة، كما تبدي الاستعداد لوقف أو تعليق المقاومة لمدة كافية في حال تحققت الدولة».

ويرى المصري أن أسباب تغيير موقف حماس، «تعود إلى وضعها القوي والمتين، الذي يجب استثماره سياسياً وبرلمانياً، خاصة في ظل الحرب الإسرائيلية الحاسمة ضد حماس من العامين الأخيرين، فقد أصبح رأس حماس مستهدفاً بعد اغتيال ياسين والرنتيسي وأبو شنب وغيرهم ضمن حوالي ٦٠٠ عنصر وقيادي سياسي وعسكري في حماس استهدفوا بالاعتقال، كما واكبت حماس التغييرات الإقليمية والدولية بعد احتلال العراق والتحول في مواقف سورية ولبنان وإيران، وكذلك مصر والأردن والسعودية، حيث أن الحركة حالياً محاصرة وموضوعة على قائمة الإرهاب، كما تعاني من تجفيف مواردها المالية، وإذا لم تدخل مظلة الشرعية الفلسطينية ستواجه أوضاعاً أصعب، خصوصاً في ظل فترة بوش الرئاسية الثانية».

وتابع حديثه في عرض المتغيرات في الخارطة السياسية، موضحاً أن فصائل منظمة التحرير الفلسطينية «اليسارية» اختارت طرقاً مختلفة، فمنها من ناس مرشح فتح في الانتخابات الرئاسية، ومنها من دعم المرشح مصطفى البرغوثي، منوهاً إلى أن الخطوة التي أقدمت عليها الجبهة الشعبية بدعم البرغوثي تعكس «تغيراً بارزاً يشير إلى التغيير الحاصل على الأرض، وإلى ما يمكن أن يحصل مستقبلاً».

و أشار المصري، إلى أن «خطوة الجبهة الشعبية تدل على إمكانية تبلور ما يسمى بالتيار الثالث، والذي يحتاج إلى صياغة جذرية لبرنامج، وبلورة مواقف حتى يتمكن من تثبيت قدميه ليمتد عن التيارين الآخرين، كما أنه يحتاج إلى توحيد صفوفه ليتقدم، خاصة في حال اتخاذ موقف وطني متمسك وواقعي».

الخيرية والخدمية والمحلية، وكان ذلك أيضاً عقاباً لفتح ومجالسها المعينة، التي قدمت نماذج سلبية في كثير من الأحيان، مثل عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وانتشار الفساد والمحسوبية والعشائرية وسوء الأداء والإدارة».

وقال إن هناك سبباً آخر «يعود إلى أن النسبة التي حصل عليها أبو مازن قد لا تمثل حركة فتح وحدها، وإنما كل المؤيدين لبرنامجها. وكما تشير الاستطلاعات، فإن نسبة لا بأس بها من مؤيدي كافة الفصائل والمستقلين أيدوا أبو مازن في الانتخابات الرئاسية». وإضافة إلى ذلك، فإن «تنافس مرشحي حركة فتح فيما بينهم، واختيار أشخاص أقياء في السلطة أو في فتح، لكنهم ضعفاء في المجتمع للترشيح، ساهم في إضعاف حركة فتح».

ودعا المصري حركة فتح إلى مراجعة سياساتها وأدائها وبنائها وعلاقتها، وإلى إجراء إصلاح ديمقراطي شامل يمكنها من تقديم الأفضل على جميع الصعد.

وأضاف «بدون ذلك، ستواجه الحركة نتائج كارثية مدوية في الانتخابات المحلية والتشريعية القادمة».

وفي هذا السياق، استعرض المصري أسباب التراجع الملموس في شعبية حركة فتح في الانتخابات، وذلك على النحو التالي: أولاً: تحمل حركة فتح المسؤولية عن مصير اتفاق أوسلو وعملية

ثانياً: بؤس النموذج الذي قدمته السلطة، التي كانت إلى حد كبير «سلطة فتح»، فدفعت ثمن قصور وأخطاء السلطة.

ثالثاً: عدم إجراء الانتخابات المحلية في وقتها، وعدم تكرار الانتخابات الرئاسية، ما أضعف الشرعية القائمة.

رابعاً: عدم توسيع قاعدة المشاركة في القرار والسلطة، بالنسبة للقوى والفعاليات والقطاعات التي كانت تؤيد الانخراط في مؤسسات السلطة.

خامساً: غرق فتح الكامل بالسلطة والاعتماد العكسي عليها، والانشغال في الصراع على الحصص والغنائم ومراكز النفوذ وإهمال الشعب واحتياجاته.

سادساً: لم تحصد حركة فتح ثمار مشاركتها الفاعلة في

